

النقاط الجوهرية للهجرة في إيطاليا سنة 2015

الهجرة في إيطاليا هي حقيقة معقدة تميزت بصفتين متناقضتين في سنة 2015: فمن جهة، هناك عدد كبير من المهاجرين اللذين قدموا بطريقة غير قانونية و بصفة خاصة خلال السنة الجارية، حيث بلغ عددهم 154.000 من بينهم طالبي اللجوء الفارين من الحروب و الإضطهاد و المهاجرين الإقتصاديين الهاربين من الفقر.

و رغم عددهم القليل مقارنة مع أكثر من مليون وافد حل بأوروبا قادما من آسيا و أفريقيا، فقد تطلب استقبالهم إستثمار اقتصادي كبير في البحث عن أماكن لإيوائهم التي بلغ عددها 20.000 مركز استقبال عادي و 100.000 مركز استقبال إستثنائي لازال في ارتفاع مستمر.

ومن جهة اخرى فإن الهجرة المستقرة مند مدة، لم تتعرض لتغيير كبير، فمن بين 244 مليون مهاجر في العالم فإن حصة إيطاليا تتمثل في أكثر من 10 مليون أي 4%؛ نصف هذا العدد من المهاجرين الإيطاليين في الخارج و النصف الآخر من المواطنين الأجانب المقيمين فوق التراب الوطني أي 5.026.153. وتجدر الإشارة، أن المواطنين الأجانب المقيمين فوق التراب الوطني، ارتفع عددهم ب 12 ألف وحدة فقط في السنة الأخيرة، بينما فاق عدد الإيطاليين المقيمين في الخارج 5 ملايين أي أن عدد إرتفاعهم كان بحوالي 200 ألف وحدة و نصف هذا العدد هو من الأشخاص المغتربين عن أقاليمهم.

و يشار إلى أن ارتفاع مستوى عولمة البلد الإيطالي يتجلى ليس فقط في عدد الإيطاليين المقيمين في الخارج بل أيضا من خلال تأثير المهاجرين المقيمين في إيطاليا على بلدانهم عن طريق أقاربهم و أصدقاءهم. بل التأثير الكبير هو الذي يمارسه الأشخاص اللذين عادو إلى بلدانهم بعد فترة إقامة في إيطاليا.

وأحسن مثال على ذلك هم الأشخاص اللذين جاؤو للدراسة في الجامعات الإيطالية (12.439 تسجيل جديد من ما مجموعه 70.339 طالب أجنبي في سنة 2015) أو لأجل أسباب دراسية أخرى و على الخصوص دراسة اللغة الإيطالية (10.000 تأشيرة دخول سنة 2015) و 28.000 تأشيرة دخول من أجل الإقامة لأسباب دينية . جزء من كل هذه الفئات سيرجع لبلده و سيحمل معه التجربة الإيطالية.

وبهذه الطريقة تنتشر عولمة ثقافية تسهل التعرف على إيطاليا و على خصوصياتها حيث يمتد تأثير هذه العولمة على الإقتصاد و أيضا على التدفق السياحي.

وتعتبر التحويلات المالية مؤشر مهم على العولمة، إذ قدرت ب 431.6 مليار دولار صوب الدول التي يطلق عليها اسم الدول النامية على الصعيد العالمي؛ فانطلاقا من دول الاتحاد الأوروبي تم إرسال 29.3 مليار أورو أما من إيطاليا فقد تم إرسال 5.3 مليار في سنة 2015.(2 مليار أقل من الحد الأقصى الذي سجل في السنوات الماضية الأخيرة).

والحقيقة أن سنة 2015 تميزت بحركة كبيرة شهدت تسجيل 250.000 مواطن أجنبي تم تسجيلهم في أقسام الحالة المدنية و 72 ألف مولود من أبوين كلاهما أجنبي، أي ما يقارب السدس من كل مواليد إيطاليا.

ورغم ذلك فإن السكان الأجانب لم يرتفع عددهم، حيث أنه مقارنة مع السنوات الماضية وخلافا للعادة فإن عدد الحاصلين على الجنسية الإيطالية ارتفع في سنة 2015 الى 178 ألف متجنس، وبهذا فقد أصبح عدد الإيطاليين من أصل أجنبي يصل الى 1 مليون و 150 ألف.

في حين أن اللذين لم يستطيعوا تجديد تصريح إقامتهم من المهاجرين من خارج الإتحاد الأوروبي (64.000) فقد واصلوا عودتهم إلى بلدانهم الأصلية . وهنا تجدر الإشارة أنه في سنة 2014 وصل عدد التصاريحات الغير المجددة 155.000 .

إن المهاجرين المقيمين في إيطاليا يؤمنون دعما مهما لإيطاليا، فرغم أن عدد العاطلين ارتفع بينهم ليصل الى 16.2 % فهم يمثلون 10.5% من الساكنة الشغيلة. هذا وبا لرغم أن مستواهم التعليمي هو نفس مستوى الإيطاليين، فإن فقط 6.8% منهم يمكن إدراجهم في فئة العمالة الماهرة. بينما تبقى أغلب النساء المهاجرات تشتغل في قطاع الأشغال البيئية، قطاع غير مرغوب فيه من طرف النساء الإيطاليات. بينما تبقى ميزت الأجانب، هي استعدادهم الكبير للقيام بكل أنواع الأعمال. ويمكن القول أن الأزمة الاقتصادية لم تؤثر على ديناميكية أعمال و مشاريع المهاجرين حيث أن شركاتهم تمثل 9.1 % من مجموع الشركات النشطة، وأصبحوا روادا في مجال بيع وشراء العقارات و في مجال القروض البنكية، (7.8 % بالنسبة للقطاع للأول و ب 13.6% بالنسبة للثاني، في سنة 2015) حسب البحث الذي قامت به مؤسسة *شينياري إموبيلياري* و كذلك مجموعة *تيكنو كازا*. أما بالنسبة لإسهامات الضمان الإجتماعي لسنة 2015 وكما و هو الحال في السنوات السابقة فإنها تظل جد مرتفعة (10.9 مليار أرو)، في حين يظل عدد المستفيدين من الراتب التقاعدي منخفض جدا، حيث يمثل 0.3% فقط من مجموع المستفيدين.

وإعتبارا لهذه العناصر و لأخرى حللت من طرف مركز الدراسات والبحوث للملف الإحصائي عن الهجرة IDOS، فإن الفرق بين الإسهامات المختلفة للمهاجرين و بين ما يتلقونه من مساعدات من المال العام تبرز أن هناك 2.2 مليار أرو لفائدة الخزينة العامة.

أما دور المهاجرين على المستوى الديموغرافي فهو ذو أهمية كبيرة حيث أن الساكنة الإيطالية حاليا تعاني من تدني معدل الخصوبة؛ ففي سنة 2015 فاق عدد الوفيات عدد الولادات بمعدل 162 ألف وحدة و الحالة سوف تزداد سوءا في الفترة مابين 2011 و 2065. و حسب السيناريو الأكثر واقعية المبني على تنبأت المؤسسة الوطنية للإحصاء فإن الرصيد سيكون سلبيا بنسبة 11.5 مليون وحدة أي 28 مليون من الولادات إزاء 40 مليون من الوفيات، نقص سييعوض بالعدد الإيجابي للمهاجرين بمعدل 12 مليون أي 17.9 مليون من الوافدين إزاء 5.9 مليون من العائدين.

و يبدو أن مستقبل إيطاليا سيكون متسما بالهجرة حيث يتنبأ له بتضاعف الساكنة المهاجرة خلال منتصف القرن الجاري وارتفاع عدد المكتسبين للجنسية الإيطالية. أما عن تدفقات المهاجرين الحالية فإنها لن تنقطع نهائياً، بيد أنها آيلة للإنخفاض مع مرور الوقت.

ورغم المشاكل التي تؤدي لها هاته الموجات من المهاجرين الوافدين إلا أن وظيفة الهجرة في الوصول الى حد أدنى من التوازن الديموغرافي تبقى جد مهمة ولهذا فإن المعطيات الإحصائية تدعو الى قراءة للواقع مخالفة لما هو منتشر و تطالب بتبني سياسات مناسبة للهجرة و هي نفس الرسالة التي يتبناها مركز الدراسات والبحوث للملف الإحصائي عن الهجرة .

و أخيراً فإن بوادر انتعاش الاقتصاد لاتزال ضعيفة الى حدالآن، و يبقى ازدهار الإقتصاد من جديد عامل سيجعل من الهجرة عنصراً أساسياً و مهما وهو ما سيرر ضرورة العيش معاً.